محددات الحساب الجاري لدول الجوار الجغرافي للعراق (1985–2000)

د. طه يونس حمادي[1]

مستخلص البحث

شهد العقدان الاخيران من القرن العشرين مجموعة من الاحداث جعلت البيئة الاقتصادية الدولية اقل ملاءمة للنمو الاقتصادي، وولدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدهور اوضاع الحساب الجاري في كثير من الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق.

هذه الدراسة تهدف الى تقدير وتحليل اثر المحددات (العوامل الداخلية والخارجية) للحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق، وتنطلق من فرضية تقول "ان المحددات الداخلية هي اكثر معنوية من المحددات الخارجية في تأثيرها على الحسابات الجارية في دول الجوار الجغرافي للعراق".

توصلت الدراسة الى نتيجة مهمة تبين ان المحددات الداخلية اكثر معنوية من المحددات الخارجية في تأثيرها في الحسابات الجارية، وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع فرضية الدراسة.

المقدمة

لقد كان العقدان الأخيرين من القرن الماضي فترة توتر وضغط شديدين تعرضت لهما العديد من الدول النامية، ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق، إذ تحالفت مجموعة من الأحداث، مثل الخصخصة والعولمة ونشوء منظمة التجارة العالمية، هذه الأحداث جعلت البيئة الاقتصادية الدولية غير ملائمة لنموها واستقرارها. وأدت إلى تفاقم مشكلات إدارتها الاقتصادية عموماً وتسوية وضع موازين مدفوعاتها بوجه خاص، وكانت العوامل الداخلية متمثلة بارتفاع معامل الاستيراد وزيادة معدلات التضخم والعوامل الخارجية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وتدهور نسب التبادل التجاري سبباً رئيسياً للتدهور الخطير في أوضاع الحساب الجاري في معظم الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق.

([1]) استاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل .

هدف البحث: يهدف البحث إلى تقدير وتحليل محددات الحسابات الجارية ودور كل محدد من هذه المحددات في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق، أي معرفة الدور الإيجابي أو السلبي الذي تحدثه هذه المحددات في الحسابات المذكورة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن العوامل أو المحددات الداخلية أو المحلية وهي معامل الاستيراد ومعدلات التضخم، تلعب دوراً سلبياً وجوهرياً في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق، مقارنة بالعوامل أو المحددات الخارجية.

الأسلوب المستخدم في البحث: إن الأسلوب المستخدم في البحث هو أسلوب التحليل الكمي المستمد من توصيف نموذج اقتصادي قياسي، يربط بين الحساب الجاري ومحدداته، ومن ثم تقدير معلمات هذا النموذج وتحليلها لمعرفة مدى قدرة هذه المحددات على تفسير التغيرات التي تحدث في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة أقسام، بينا في القسم الأول الاطار النظري وبعض الدراسات السابقة، اذ بينا في الاطار النظري العلاقة بين الحسابات الجارية ومحدداتها ومن ثم تحديد نوع العلاقة التي تربط بين كل محدد (متغير) من هذه المحددات بالحسابات الجارية.

بعد ذلك وضحنا نتائج بعض الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين الحسابات الجارية ومحدداتها في الدول النامية، ثم اخترنا محددين من هذه المحددات لاستخدامها في النموذج المستخدم في دراستنا هذه.

ثم بينا في القسم الثاني من هذه الدراسة النموذج والبيانات، إذ حددنا في هذا القسم النموذج الذي تم توصيفه لغرض تقدير العلاقة بين الحسابات الجارية ومحدداتها، ثم تطرقنا إلى مصادر بيانات المتغيرات التي تضمنها النموذج وكيفية إعدادها وتهيئتها كي تكون ملائمة للنموذج الموصف.

أما القسم الثالث من هذه الدراسة فقد تم تخصيصه لتقدير وتحليل نتائج النموذج المقدر والذي تضمن المعلمات التي تم تقديرها من النموذج ثم تحليل هذه المقدرات في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة، ثم أنُهيت الدراسة بتثبيت بعض الاستنتاجات والمقترحات، ومن ثم قائمة المصادر.

ومن نافلة القول أن نبين أن الباحث قد بذل جهداً كبيراً في تطويع بيانات المتغيرات والتي كانت غير متطابقة في كثير من مصادرها فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن الأرقام القياسية لاسعار الصادرات أو الاستيرادات أو الأرقام القياسية لاسعار المستهلك، ظهرت بسنوات أساس مختلفة تم توحيدها بسنة أساس واحدة فضلاً عن اختلاف نوع العملة التي قيمت بها كثير من المتغيرات.

الإطار النظري والعرض المرجعي (الدراسات السابقة)

أولاً: الإطار النظري:

تمهيد: تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تعد من محددات الحساب الجاري في الدول النامية، منها محددات داخلية تتمثل في ارتفاع معامل الاستيراد (Import Coefficient) وارتفاع معدلات التضخم (Inflation Rates) وأخرى خارجية تتمثل في التغير في نسب التبادل التجاري (Change in terms of trade) والنمو الاقتصادي الحقيقي (Real Economic Growth) في الدول الصناعية، وسنقدم عرضاً نظرياً لعلاقة كل متغير من هذه المتغيرات بالحساب الجاري في الدول النامية وكما يلي:-

- المحددات الداخلية:

* معامل الاستيراد Import Coefficient

هناك عدد من المظاهر المختلفة للعلاقة بين معامل الاستيراد (الذي هو مؤشر يعبر عن سياسة تعويض الاستيرادات في أي دولة) (Gillis et al., 1987 , 447) والحساب الجاري، فالمظهر الأول لهذه العلاقة، هو أن سياسة تعويض الاستيرادات لم تؤد إلى إزالة العجز في الحساب الجاري كما أثبتت ذلك بعض الدراسات التجريبية، بل على العكس أدت هذه السياسة إلى زيادة العجز في الحساب الجاري، وهذا يعني أن هذه

السياسة في الوقت الذي حققت تعويض نسبي في الإنتاج المحلي عن بعض السلع أدت في الوقت نفسه إلى زيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسطية (Colman and Nixson , 1988 , 290)، وهذا يعني أن معامل الاستيراد ظل مرتفعاً على الرغم من تطبيق هذه السياسة.

والمظهر الثاني هو أن سياسة تعويض الاستيرادات أدت إلى خلق دخول وفرص استخدام، ولكن عملت على إعادة توزيع الدخل نحو القطاعات والمجاميع ذات الميول الحدية المرتفعة للاستيراد، واقامة صناعات ذات كثافة استيرادية عالية، مما أدى إلى خلق آثار ضارة في أوضاع الحساب الجاري لكثير من الدول النامية التي اتبعت هذه السياسة.

وخلاصة القول أن ارتفاع معامل الاستيراد بسبب تطبيق سياسة تعويض الاستيرادات خلقت آثار سلبية في الحسابات الجارية لمعظم البلدان النامية مما يعني أن هناك علاقة سلبية بين معامل الاستيراد والحساب الجاري، اي أن ارتفاع هذا المعامل يؤدي إلى تدهور أوضاع الحساب الجاري في أي دولة، وان انخفاض هذا المعامل يعمل على تحسين هذا الحساب.

*** معدلات التضخم Inflation Rates**

على الرغم من أن التضخم ينظر إليه بوصفه ظاهرة نقدية بحتة، فان الكثير من الاقتصاديين يعتبرون التضخم ظاهرة تتأثر كثيراً بطبيعة الهياكل الاقتصادية، في الدول النامية، وإنها لا يمكن أن تفصل عن المشكلات العامة للتطور الاقتصادي، ولا نريد ان نخوض في تفاصيل أسباب التضخم ورأي المدارس الاقتصادية في هذا الموضوع كونه خارج إطار هذه الدراسة، وان ما يهم هذه الدراسة معرفة العلاقة بين التضخم والحساب الجاري في الدول النامية، على أية حال، يمكن القول إن رأي المدرسة النقودية تؤكد على ان المعدلات المتسارعة للتضخم في الكثير من الدول النامية قد أدى إلى تزايد مشكلات ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري.

في حين ترى المدرسة الهيكلية أن للعملات الأجنبية دور كبير في خلق الكثير من المصاعب لموازين المدفوعات من خلال الحساب الجاري، لان النمو في عوائد الصادرات (وبخاصة في الدول غير النفطية) غير كاف لمواجهة الحاجات المتزايدة في الاستيرادات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والنتيجة **التي يمكن أن تستخلص من كلا الرأيين، هي أن التضخم المحلي في الدول النامية يؤدي**

إلى تدهور اوضاع الحساب الجاري ومن ثم تدهور حالة ميزان المدفوعات (حسون، 1978، 81 – 101).

كما يرى البعض أن من الآثار غير الملائمة التي تنتج عن التضخم عندما يسري في جسد الاقتصاد القومي، هي تلك الصعوبات التي تعترض عملية التصدير، في الوقت الذي تؤدي إلى تشجيع الاستيرادات، الأمر الذي يعمل على خلق عجز في الميزان التجاري والحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات (زكي، 1980، 490).

إن تجارب معظم الدول النامية التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي لطلب العون أو المساعدة أو الاقتراض لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها تشير إلى أن هذه الدول تعاني من ضغوط تضخمية شديدة، (Dorance , 1966 , 375)، وهذا يعني أن العلاقة بين التضخم والحساب الجاري هي علاقة عكسية، اي أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى تدهور أوضاع الحساب الجاري (Laidler , 1976 , 488).

– المحددات الخارجية:

* نسب التبادل التجاري (Terms of Trade):

هناك آراء مختلفة لعلاقة نسب التبادل التجاري بالحساب الجاري، فبعض الآراء تؤكد على إن التدهور في نسب التبادل التجاري له آثار سلبية على الحساب الجاري، كونه يعمل على تقليل المدخرات، في حين يبين الرأي الآخر بان التدهور في نسب التبادل التجاري يؤدي إلى تحسين وضع الحساب الجاري لان هذا التدهور يؤدي إلى زيادة المدخرات (Fry , 1986 , 57).

ولكن الرأي السائد والأكثر قبولاً هو أن تحسن نسب التبادل التجاري له آثار إيجابية على الحساب الجاري (Edwards , 1989 , 343)، وأن الباحث يؤيد هذا الرأي أو يؤيد الرأي الذي يقول إن تحسن نسب التبادل التجاري له آثار إيجابية على أوضاع الحساب الجاري في الدول النامية، ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق.

* معدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية:

كان للنمو في الدول الصناعية أثره المباشر على الحسابات الجارية للدول النامية (Khan and Knight , 1983 , 825 – 826) عن طريق تأثيره على كل من أسعار الصادرات وحجمها، وهذا يعني إن زيادة النمو الحقيقي في الدول الصناعية يؤدي إلى زيادة استيراداتها من المواد الأولية التي تدخل في عملية التصنيع من الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية وتحسن وضع الحسابات الجارية فيها، أي بكلام آخر إن زيادة النمو الحقيقي في الدول الصناعية له آثار إيجابية على الحسابات الجارية في الدول النامية، وتباطؤ هذا النمو له آثار سلبية على الحسابات الجارية فيها.

ثانياً: الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة في هذا الميدان، دراسة باحثين من صندوق النقد الدولي (IMF) هما خان ونايت (Khan & Knight , 1983 , 832) اللذين قدرا نموذج انحدار متعدد باستخدام أسلوب بيانات المقطع العرضي السلسلة الزمنية المجمعة (Pooled time – Series cross section data) وضحا فيه محددات الحساب الجاري لعدد من الدول النامية غير النفطية للمدة 1973 – 1981. وقد اعتبرا نسب التبادل التجاري (Terms of trade) وتباطؤ النمو في الدول الصناعية (Slow down of growth in industrial countries) واسعار الفائدة الحقيقية الأجنبية (Foreign real interest rates) عوامل خارجية، في حين اعتبرا العجوزات المالية (Fiscal deficits) واسعار الصرف الفعلية الحقيقية (Real effective exchange rates) عوامل داخلية أو محلية إضافة إلى الزمن بوصفه متغير الاتجاه الزمني الخطي (Linear time trend).

وقد تبين من نتيجة التقدير أن وضع المالية والتغير النسبي السنوي في نسب التبادل التجاري، ومعدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية لها تأثير موجب ومعنوي في الحساب الجاري. في حين كان تأثير سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومتغير الاتجاه الزمني الخطي سالباً ومعنوياً في الميزان المذكور. (Khan & Knight , 1983 , 823 – 833).

إن دراستنا هذه تختلف عن الدراسة السابقة أعلاه في أمور عديدة منها المدة الزمنية، فقد تم التركيز على النصف الثاني من عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات كون هذه المدة قد شهدت تغيرات جوهرية على المستوى الدولي، نعتقد بأنها قد خلقت وأثرت

على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وبخاصة العجز المستمر في الحسابات الجارية في الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق، وعينة الدراسة وكما هو معروف تتكون من ستة دول ثلاثة منها نفطية هي إيران والكويت والسعودية وثلاثة أخرى غير نفطية هي الأردن وسورية وتركيا، على خلاف عينة الدراسة السابقة التي كانت عينتها تتكون من دول نامية غير نفطية.

أما المتغيرات التي تم اختيارها بوصفها محددات للحسابات الجارية في الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق لم يكن اختياراً اعتباطياً أو عشوائياً، بل اختياراً تسنده أسس نظرية متينة ونتائج دراسة موثوقة، فقد تم اختيار متغيرين من دراسة خان ونايت (Khan & Knight) هما نسب التبادل التجاري والنمو الحقيقي في الدول الصناعية، وهما من المتغيرات أو المحددات الخارجية، ودراستنا هذه قد أضافت متغيرين جديدين هما معامل الاستيراد، ومعدلات التضخم المحلية، وهما متغيران داخليان.

النموذج والبيانات: Model & Data

بناءً على التحليل الذي تم عرضه في الإطار النظري ونتائج بعض الدراسات السابقة، تم توصيف نموذج انحدار متعدد لتقدير العلاقة بين الحساب الجاري ومحدداته والنموذج هو:

$$CA/x = B_o + B_1\ IMC + B_2\ INR + B_3\ \ TOT + B_4\ REG + U$$

حيث أن **CA/x** هو الحساب الجاري محسوب كنسبة من صادرات السلع والخدمات.

IMC: معامل الاستيراد وهو نسبة استيرادات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INR: معدلات التضخم محسوبة من التغير النسبي السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

TOT: التغير النسبي السنوي في نسب التبادل التجاري الصافية.

REG : معدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية.

U : المتغير العشوائي.

أما فيما يتعلق بالبيانات ومصادرها، فان الأمانة العلمية تقتضي أن نبين أن متغيرات النموذج أعلاه، لم تكن جاهزة بل أنها تطلبت جهداً كبيراً من الباحث في تجميعها من مصادرها الأصلية ومن ثم احتسابها واعدادها كي تتلاءم مع متطلبات تقدير النموذج، وبخصوص مصادرها فهي نشرات صندوق النقد الدولي ولعدة سنوات (IMF 1990 , 1994 , 1997 , 2004)، نشرات الامم المتحدة ولعدة سنوات (U N , 1996 , 1997 , 2000)، ونشرات الاونكتاد ولعدة سنوات (UNCTAD , 2000, 2001 , 2002).

تقدير وتحليل النتائج:

يتضح من جدول المؤشرات التحليلية أن المتغيرات (المحددات) التي تم اختيارها هي معامل الاستيراد ومعدلات التضخم بوصفهما متغيرين داخليين، ونسب التبادل التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعية، باعتبارهما متغيرين خارجيين تحدد نسبة تتراوح ما بين 0.25 و 0.92 من التغيرات التي تحدث في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق، أي أن هذه المتغيرات تفسر ما بين 25 و 92 % من التغيرات التي تطرأ على الحسابات الجارية في هذه الدول، كما يؤكد ذلك معامل التحديد (R2)، إلا إن هذه المتغيرات تحدد نسبة عالية من التغيرات التي تحدث في الحسابات الجارية في دول الجوار الجغرافي للعراق النفطية مقارنة بالدول غير النفطية يتبين ذلك من جدول المؤشرات التحليلية.

أما من حيث درجة التأثير المعنوي لهذه المحددات في الحسابات الجارية، فيظهر من جدول المؤشرات التحليلية أن معامل الاستيراد كان تأثيره سالباً ومعنوياً في كل دول الجوار النفطية، عند مقارنة قيمة (t) **المحتسبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوي 5 % ودرجات حرية عددها 11 درجة، وهذه نتيجة منطقية في هذه الدول، إذ أنها دول تتمتع بموارد مالية ضخمة تجعل نسبة الاستيرادات إلى ناتجها المحلي عالية، الأمر الذي يؤدي إلى ترك آثار سلبية معنوية على الحسابات الجارية لهذه الدول.**

وفيما يتعلق بالمتغير الآخر وهو معدلات التضخم المحلية، فكان تأثيرها سالباً في جميع دول الجوار إلا انه كان معنوياً في دولة واحدة فقط هي الأردن عند مقارنة قيمة

(t) المحتسبة مع قيمتها الجدولية، عند مستوى المعنوية نفسه ودرجات الحرية نفسها أيضاً، وهذه النتيجة تؤيدها المعطيات المتوفرة لهذه الدراسة والتي تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدولة.

إن الإشارة السالبة لهذين المتغيرين جاءت منسجمة مع مقترحات النظرية الاقتصادية التي تم عرضها في الإطار النظري لهذه الدراسة.

أما المتغيران الخارجيان، وهما التغير في نسب التبادل التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعية، فيتبين من جدول المؤشرات التحليلية أن التغير في نسب التبادل التجاري كان موجباً ومعنوياً في إيران فقط لدى مقارنة (t) المحتسبة بقيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية نفسه ودرجات الحرية نفسها، وسبب ذلك هو أن نسب التبادل التجاري في هذه الدولة قد شهد تغيرات كبيرة مما جعلها تؤثر تأثيراً معنوياً في الحساب الجاري فيها، في حين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعية كان موجباً ومعنوياً في دولتين هما الكويت وتركيا، عند مقارنة قيمة (t) المحتسبة بقيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية نفسه ودرجات الحرية نفسها.

إن الإشارة الموجبة لمعلمة هذين المتغيرين أيضاً جاءت منسجمة مع الإطار النظري ودراسة خان ونايت، والنموذج المقدر يظهر جودة توصيف (Goodness of Fit) مقبولة كما يتضح ذلك من قيمة معامل التحديد (R^2) والانحراف المعياري (StDev) لمعلمات النموذج، ولا يظهر ارتباط ذاتي باستثناء بعض الدول، عند مقارنة قيمة إحصائية دربن واتسون (D – W) (d) المحتسبة مع قيمتها الجدولية الدنيا والعليا.

والنتيجة المهمة التي يجب التوكيد عليها، هي أن المتغيرين الداخليين، وهما معامل الاستيراد ومعدلات التضخم تمتلك درجة تأثير معنوي أكبر في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق من المتغيرين الخارجيين وهما، التغير في نسب التبادل التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعية، أي هناك ترجيح لدور

المحـددات الداخليـة فـي الحسـابات الجاريـة لـدول الجـوار الجغرافـي للعـراق علـى دور المحددات الخارجية وهذه النتيجة تعزز فرضية البحث.

جدول يبين المؤشرات التحليلية لمحددات الحساب الجاري في دول الجوار الجغرافي للعراق (1985 – 2000)

المؤشرات / الدول	B_0 t^* StDev.	B_1^* t^* StDev.***	B_2 t^* StDev.	B_3 t^* StDev.	B_4 t^* StDev.	R^2	(d)
Iran , Islamic Republic of	-3.26 (1.86) 1.782	-0.790 (3.15) 0.250	-927 (1.40) 0.662	0.185 (1.98) 0.093	0.588 (0.82) 0.717	0.56	1.18
Jordan	-157 (0.14) 213	-0.169 (0.48) 0.354	-0.816 (2.81) 0.290	0.710 0.76 0.751	0.986 1.46 0.670	0.63	1.32
Kuwait	-3.8 (0.04) 86.48	-0.673 (6.51) 0.100	-0.78 (1.09) 0.410	10.140 (0.30) 0.460	0.970 (3.06) 0.310	0.92	1.89
Saudi Arabia	2.7 (0.04) 68	-0.917 (3.93) 0.23	-0.8789 (1.47) 0.590	0.450 0.60 0.750	0.590 (0.67) 0.88	0.70	2.87
Syrian Arab Republic	4.8 (0.01) 37.80	-0.159 (0.25) 0.600	-0.392 (1.73) 0.226	0.370 (0.20) 0.185	0.590 (0.85) 0.694	0.38	1.14
Turkey	-9.7 (0.58) 16.86	-0.976 (1.75) 0.055	-0.014 (0.38) 0.048	0.983 (1.23) 0.079	0.789 (1.78) 0.440	0.25	1.91

B0، B1، B2، B3، B4: هـي معلمـات النمـوذج المقـدرة، وهـي معلمـة حـد التقـاطع، ومعامـل الاسـتيراد، ومعـدلات التضـخم والتغيـر فـي نسـب التبـادل التجـاري ومعـدل النمـو الحقيقي في الدول الصناعية على التوالي.

– ان (t*) بين الاقواس تمثل قيمة (t) المحتسبة، علماً بان قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقداره (5%) ودرجات حرية قدرها (11) درجة هي (1.796).

(d): هي احصائية دربن – واتسون المحتسبة فعند مستوى معنوية (5%) قيمتها الجدولية الدنيا ولعدد من المشاهدات قدرها (16) مشاهدة ولاربعة متغيرات مستقلة هي (0.74) وقيمتها العليا هي (1.93). انظر:

Johnston , J. (1972) , "Economic Methods" , 2nd ed. , McGraw – Hill Company Book , pp. 426 – 431.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- إن المحددات الداخلية أو المحلية (معامل الاستيراد ومعدلات التضخم) لها آثار سلبية على الحسابات الجارية.

2- إن المحددات الخارجية (التغير في نسب التبادل التجاري ومعدلات النمو الحقيقي في الدول الصناعية) لها آثار إيجابية على الحسابات الجارية في دول الجوار الجغرافي للعراق.

3- ان المحددات التي تم اختيارها في هذه الدراسة تحدد نسبة عالية من الحسابات الجارية في الدول النفطية مقارنة بالدول غير النفطية، باستثناء ايران.

ثانياً: المقترحات:

1- من الضروري أن تعمل دول الجوار الجغرافي للعراق على تخفيض معامل الاستيراد وذلك من خلال الحد قدر الإمكان من الاستيرادات غير الضرورية كي تحسن من وضع الحسابات الجارية فيها.

2- على دول الجوار الجغرافي للعراق أن تعمل على خفض معدلات التضخم المحلية فيها وذلك من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة إذا أرادت أن تقلل من حالة التدهور في حساباتها الجارية.

3- من الضروري أن تعمل دول الجوار الجغرافي للعراق على إقامة علاقات تجارية أوسع مع العراق ومع بعضها البعض لغرض زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها والذي قد يؤدي إلى تحسين نسب التبادل التجاري لها، ومن ثم تحسين حساباتها الجارية.

Determinants Of Iraqi Neighbors' Current Account (1985-2000)

Dr. Taha Younes Himmadi

Assist. Prof. Economic Department, College Of Admin. & Econ., Mosul University.

Abstract

The two latter decate of twentieth century saw combination of events caused the international economic environment less conductive to economic growth and created combination of domestic and external determinants which contributed to a serious deterioration in the current account positions of most developing countries of which geographic neighborhood countries of Iraq.

This study aims to estimation and analysis the domestic and external determinants of current accounts of neighborhood countries of Iraq , starting from hypothesis says "That the domestic determinants are more significant than external determinants in its affect in current accounts of geographic neighborhood countries of Iraq".

The study reached to important result shows that the domestic determinants more significant in its affect in current accounts of geographic neighborhood countries of Iraq and this result is suitable to the study hypothesis.

المصادر:-

1. المصادر العربية:-

1- حسون، طاهر فاضل (1978) مصادر التضخم النقدي في العراق أسبابه ومعالجاته 1960 – 1970. رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

2- زكي، رمزي زكي (1980) مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الأولى – القاهرة.

2. المصادر الأجنبية:

1- Colman , D. and Nixson , F. (1988). "Economic Changes in Less Developing Countries" , 2nd , USA.

2- Dorance , G. (1966). "The Effect of Inflation on Economic Development" , Published in A. Agar Walla and S. Singh , "Accerlating Investment in Developing Economy" , Oxford University Press.

3- Edward , S. (1989). "Temporary Terms of Trade Disturbance , The Current Account" , Economica , Vol. 56 , No. 223.
4- Fry , M. (1986) , "Terms of Trade Dynamic in Asia: An Analysis of National Saving & Domestic Investment Responses to Terms of Trade Changes in 14 Asian LDC's" Journal of International Money & Finance , Vol. 5.
5- Gillis , M. et al., (1987) , "Economics of Development" , 2nd ed. , Norton , New York.
6- International Monetary Funds , (1990) , "International Financial Statistics" , Washington. D.C., USA.
7- International Monetary Funds , (1994) , "International Financial Statistics" , Washington. D.C., USA.
8- International Monetary Funds , (1997) , "International Financial Statistics" , Washington. D.C., USA.
9- International Monetary Funds , (2004) , "International Financial Statistics" , Washington. D.C., USA.
10- Johnston , J. (1972) , "Economics Methods" , 2nd ed. McGraw – Hill Book Company , New York.
11- Khan M. and Knight , M. (1983) , "Determinants of Current Account Balances of Non – Oil Developing Countries in the 1970's: An Empirical Analysis" , IMF Staff Papers , Vol. 30 , No. 4.
12- Laidler , D. (1976) , "Inflation in Britain Monetarist Perspective , The American Economic" , Review , Vol. 66 , No. 4.
13- UN, (1996), "Yearbook of National Account Statistics", New York.
14- UN, (1997), "Yearbook of National Account Statistics", New York.
15- UN, (2000), "Yearbook of National Account Statistics", New York.
16- UNCTAD, (2000) , "Handbook of Statistics".
17- UNCTAD, (2001) , "Handbook of Statistics".
18- UNCTAD, (2002) , "Handbook of Statistics".

2.80308	-26.65	0.001018	4	-0.6	0.00243	46.8	19258.2	1	19305
2.4527	-1.33	-0.00795	3.5	-0.03	-0.01898	-361.01	19022	2	18661
4.20463	4.44	0.02185	6	0.1	0.052177	985.25	18882.7	3	19868
1.47162	-399.82	-0.0169	2.1	-9	-0.04036	-760.39	18840.4	4	18080
0.63069	333.19	0.011947	0.9	7.5	0.028528	539.04	18895	5	19434
2.03224	-244.34	-0.01509	2.9	-5.5	-0.03604	-686.44	19046.4	6	18360
3.85424	977.34	0.067197	5.5	22	0.160466	3096.17	19294.8	7	22391
2.38262	795.2	-0.02685	3.4	17.9	-0.06411	-1259.15	19640.1	8	18381
1.40154	1306.09	-0.14522	2	29.4	-0.34679	-6964.38	20082.4	9	13118
1.75193	1501.55	0.008295	2.5	33.8	0.019808	408.48	20621.5	10	21030
3.78416	1545.98	0.139618	5.4	34.8	0.333407	7087.42	21257.6	11	28345
2.36479	992.46	-0.00369	3.37455	22.3402	-0.0088	-193.56	21990.6	12	21797
2.35331	1110.03	-0.01245	3.35818	24.9867	-0.02973	-678.45	22820.5	13	22142
2.34185	1227.6	-0.02222	3.34182	27.6333	-0.05307	-1260.26	23747.3	14	22487